

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم اقتصادية  
تخصص: مالية وجباية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم اقتصادية  
رقم: .....

## عنوان الموضوع:

دور المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية  
- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة -  
2010-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت الإشراف الأستاذ:  
- عجلان العياشي

من إعداد الطالبتان:  
- براهيم حنان  
- كارك فطيمة الزهراء

## أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كزار رمضان	أستاذ محاضر ب-	جامعة المسيلة	رئيسا
عجلان العياشي	استاذ محاضر ب-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
محادي سالم	أستاذ مساعد أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الفهرس

الصفحة	العناوين
I	الإهداء
II	الشكر
III	فهرس
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ- ز	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومات الجبائية والرقابة الجبائية</b>	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات الجبائية ومصادرها
2	المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات وطرق الحصول عليها
3	المطلب الثاني: المعلومة المالية والمعلومة الجبائية
4	المطلب الثالث: أساليب تجميع المعلومات الجبائية
6	المبحث الثاني: التأسيس القانوني للرقابة الجبائية وأشكالها
6	المطلب الأول: مفهوم وأسباب إجراء الرقابة الجبائية
7	المطلب الثاني: الإطار القانوني للرقابة الجبائية
10	المطلب الثالث: أشكال إجراء الرقابة الجبائية
13	خلاصة الفصل الأول
<b>الفصل الثاني: أثر المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية</b>	
14	تمهيد

15	المبحث الأول: مصادر ومكونات المعلومة الجبائية
15	المطلب الأول: التصريحات كأهم مصادر المعلومة الجبائية
16	المطلب الثاني: النتيجة الجبائية كأهم مكونات المعلومة الجبائية
18	المبحث الثاني: طرق استغلال المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية
18	المطلب الأول: أثر الرقابة الجبائية على تحديد الوعاء
20	المطلب الثاني: أثر الرقابة الجبائية على كفاءة التحصيل
22	خلاصة الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث: تقييم أثر المعلومات الجبائية على مردودية الرقابة الجبائية بالمسيلة</b>	
23	تمهيد
24	المبحث الأول: بنية وهيكل المديرية الفرعية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية
24	المطلب الأول: نشأة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة وتعريفها
25	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمصالح الجبائية بولاية المسيلة
29	المطلب الثالث: تقديم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
31	المبحث الثاني: الطرق العملية في البحث عن المعلومة الجبائية ومتابعتها
31	المطلب الأول: طرق البحث عن المعلومة الجبائية ومصادرها
33	المطلب الثاني: وضعية استغلال المعلومات الجبائية في الحصيلة الجبائية لسنة 2016
36	المبحث الثالث: التقييم العملي لاثر للمعلومات الجبائية على فعالية

	الرقابة الجبائية بولاية المسيلة للسنوات من 2010-2016.
36	المطلب الأول: تحليل وتقييم استغلال المعلومات الجبائية في عملية الرقابة لسنة 2016
36	المطلب الثاني: تقييم المعلومات الجبائية في تفعيل أهم أصناف الرقابة الجبائية
51	خلاصة الفصل الثالث
54	الخاتمة العامة

## فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	متابعة سير كشوف المعلومات لسنة 2016 للسداسي الأخير	الجدول (01)
34	وضعية استغلال المعلومات الجبائية لسنة 2016	الجدول (02)
35	مبالغ العقوبات المحصلة على مستوى المفتشيات لسنة 2016	الجدول (03)
38	عدد الملفات الخاضعة للرقابة على مستوى المديرية الولائية للضرائب	الجدول (04)
41	نتائج التحقيق النهائي للرقابة المعمقة في الوضعية الجبائية الشاملة	الجدول (05)
43	تأسيس الرسم على النشاط المهني من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (06)
44	تأسيس رقم الأعمال من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (07)
44	تأسيس الضريبة على الأجور والرواتب من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (08)
45	الرسم على القيمة المضافة المطالب بإرجاعه من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (09)
45	تأسيس رقم الأعمال من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (10)
46	المبالغ والغرامات الواجبة الدفع من خلال التحقيق المحاسبي	الجدول (11)
48	تأسيس أرقام الأعمال لنشاط المقاوله+ استخراج الرمل من خلال التحقيق المصوب	الجدول (12)
48	الرسم على المشتريات من خلال التحقيق المصوب	الجدول (13)
49	الرسم الواجب الدفع من خلال التحقيق المصوب	الجدول (14)
49	نتائج التحقيق النهائي من خلال التحقيق المصوب	الجدول (15)

## فهرس الأشكال البيانفة:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	الهفكل التتظفمف للمدفرفة الولائف للضرائب	01
30	الهفكل التتظفمف للمدفرفة الفرعفة للرقابة الجبائف	02
39	منحنف بفانف لعدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائف على مستوى المدفرفة الولائف للضرائب	03

## فهرس الاختصارات والرموز:

الاختصار/ الرمز	الدلالة
SDOF	المديرية الفرعية للعمليات الجبائية
SDR	المديرية الفرعية للتحصيل
SDCX	المديرية الفرعية للمنازعات
SDCF	المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية
SDM	المديرية الفرعية للوسائل
TAP	الرسم على النشاط المهني
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي.
IRG/S	الضريبة على الأجور والرواتب
TVA ACHATS	الرسم على القيمة المضافة للمشتريات
TVA CA	الرسم على القيمة المضافة لرقم الأعمال
V.C	التحقيق المحاسبي.
V.P	التحقيق المصوب.
VASEF	التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة.
ERP/SAP	التقنية المعتمدة في التصريح الالكتروني

## قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
وثيقة سير كشوف المعلومات للسداسي الثاني	01
وثيقة تثبت استدراقات الضرائب والرسوم للسداسي الثاني	02
وثيقة تثبت عقوبات	03
وثيقة تثبت عدد الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية	04
عينة من التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	05
عينة من التحقيق المحاسبي	06
عينة من التحقيق المصوب	07

القدمه العامه



### المقدمة:

إن للضرائب أهمية كبيرة لأنها تعد المصدر الذي تستمد منه الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة المستمرة والمتزايدة، كما تعتبر وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها ومعالجة أزماتها.

فالضريبة إذن وسيلة فعالة للتدخل وتوجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يكفل تحقق مختلف التوازنات والأهداف المسطرة من طرف السلطات العمومية، لكن ديمومة هذا المفهوم واستمراره مرهون بمدى استجابة المكلفين لواجباتهم الضريبية.

وبما أن النظام الضريبي تصريحي، فإنه يمنح الحرية بالنسبة للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطاتهم ومداخلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم ثم تقوم الإدارة الجبائية بمراقبة تلك التصريحات الجبائية المقدمة من طرف الأعوان المكلفين بالضريبة، حيث تعتبر هذه التصريحات مجموعة من المعلومات الجبائية التي لها اثر على الوعاء الضريبي بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتتوقف فعالية هذه المعلومات على ما توفره من احتياجات لمستخدميها.

ومن بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها إدارة الضرائب في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي نجد الرقابة الجبائية بمختلف هياكلها وآلياتها، حيث تسعى جاهدة للتأكد من صحة المعلومات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة التي من وراءها يتم كشف الاغفالات والتجاوزات التي يمكن أن يستعملها المكلف.

### 1- الإشكالية:

مما سبق ذكره يتضح لنا طرح السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى مساهمة المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية

المسيلة ؟

## II - الأسئلة الفرعية:

وانطلاقاً من هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي مصادر المعلومات المالية والجبائية التي تدعم الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة ؟
- فيما تتمثل المعلومات الجبائية ذات الفعالية في الرقابة الجبائية ؟

## III - فرضيات البحث:

يمكن وضع الفرضيات التالية للاختبار في هذه الدراسة :

- التصريحات الجبائية أهم مصدر للمعلومة الجبائية.
- نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى جودة وكفاءة استغلال المعلومات الجبائية.

## IV - أسباب اختيار الموضوع :

أسباب ذاتية:

- لأن الموضوع له علاقة بالتخصص مالية وجبائية.
- الرغبة في التعرف على واقع المعلومة الجبائية في الجزائر.

أسباب موضوعية :

- أهمية الضريبة في الحياة الاقتصادية حيث تعتبر مورد اقتصادي هام.
- محاولة معرفة أهمية البحث عن المعلومة الضريبية.
- أهمية المعلومة الجبائية ومدى قدرتها على دعم الرقابة الجبائية والمتمثلة في مكافحة التهرب الضريبي من جهة واسترجاع حقوق الخزينة من جهة أخرى.

## V- أهداف البحث:

- تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهمية وأثر المعلومة الجبائية على سير عملية الرقابة الجبائية، بالإضافة إلى جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:
- إظهار مكانة المعلومات الجبائية في النظام الجبائي الجزائري.
  - أهمية المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية .
  - الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الجبائية في إجراء عملية الرقابة الجبائية من خلال الدراسة الميدانية بولاية المسيلة .

## VI- المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإلمام بكل الجوانب النظرية حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري أما المنهج التحليلي فيتعلق بالجانب التطبيقي من خلال معرفة مدى تأثير المعلومة الجبائية في تفعيل دور الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة .

## VII- الدراسات السابقة :

من خلال بحثنا تمكنا من الاطلاع على بعض الدراسات التي لها أهمية في موضوع البحث و التي تتمثل في:

### 1. الدراسة الأولى:

سليمان عتير، "دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، وقد عالج الباحث الإشكالية التالية:

" ماهو دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟"

وقد توصل الباحث الى جملة من النتائج أهمها :

- تعد المعلومات المحاسبية خير وسيلة للتعبير عن الكم الهائل من العمليات المالية التي تنشأ في ما بين العون الاقتصادي الواحد أو ما بين الأعوان الاقتصاديين أو ما يسمى بالدورة الاقتصادية .

- بتعدد وتزايد الجهات التي يهتما أمر المؤسسة الاقتصادية زاد عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية مثل المستثمرين، الموظفين، المقرضين، الموردين والزبائن، والمصالح الجبائية.

- تعتمد المصالح الجبائية في تحديد وحساب مختلف الضرائب والرسوم الواجب تسديدها من قبل المكلفين وخاصة التابعين للنظام الحقيقي، على عناصر ومعطيات يتم استخراجها من المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تصريحاتهم، وللتأكد من مدى صحة هذه المعلومات المحاسبية يتم التحقيق فيها لمعرفة مدى جودتها، عن طريق الرقابة الجبائية.

## 2. الدراسة الثانية:

سمية قحموش، "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، وقد عالجت الباحثة الإشكالية التالية:

"ما هو دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية؟" .

وقد توصلت الباحثة إلى جملة النتائج أهمها:

- تعزيز ثقافة الجودة في المصالح الجبائية خاصة على مستوى آلية المراجعة الجبائية من شأنه أن يعمل على تحسين جودة التصريحات، وذلك بزيادة الالتزام الضريبي الطوعي للمكلفين بالضريبة.

- يمكن أن يشكل افتقار التصريحات الجبائية إلى البساطة والوضوح وعدم كفاية الإرشادات المرفقة به صعوبة لدى المكلفين بالضريبة في التعامل معه .

### 3. الدراسة الثالثة:

حيزية حفاف،"البحث عن المعلومة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الجبائي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، وقد عالجت الباحثة الاشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة نظام المعلومات الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودرجة تأثيره على فعالية النظام الجبائي؟".

وقد توصلت الباحثة الى جملة من النتائج التالية:

- تشكل المعلومات الجبائية التي تم جمعها بشكل سليم واستغلالها بطريقة ذكية دعامة أساسية لتنفيذ عملية التحقيق، والمعلومة الجبائية لها أثر كبير في تحديد الوضعية الجبائية للمكلف.

- يخول المشرع الجبائي للإدارة حق الرقابة وحق الإطلاع اللذان يسمحان لها بجلب المعلومات المتعلقة بالمكلفين من عدة جهات والإدارات والمستويات.

وقد مكنا الاطلاع على تلك الدراسات من ضبط جملة مفاهيم دراستنا وكذا التوجه للمعطيات الميدانية وفق أهداف هذه الدراسة .

**VIII - حدود الدراسة :**

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة الميدانية لهذا الموضوع بدراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة.
- **الحدود الزمنية:** تمتد من 2010 - 2016

**IX - صعوبات البحث:**

تتمثل الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة فيما يلي:

- قلة الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بمجال نظام المعلومات الجبائي وهذا راجع لحدثة الموضوع.
- قلة المراجع المتعلقة بالمواضيع ذات الطابع الجبائي.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات والمعلومات في نطاق البحث عن المعلومات الجبائية وذلك بحجة الحفاظ على السر المهني.

**X - تقسيمات البحث:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي

حيث يتعلق الفصل الأول: بالإطار المفاهيمي للمعلومات الجبائية والرقابة الجبائية ولقد قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية نظام المعلومات الجبائية ومصادرها، أما المبحث الثاني فكان حول التأسيس القانوني للرقابة الجبائية وأشكالها

أما الفصل الثاني فيتعلق: أثر المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية حيث قسم الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول مصادر ومكونات المعلومة الجبائية أما المبحث الثاني فكان حول طرق استغلال المعلومات الجبائية في تنفيذ الرقابة الجبائية.

أما بخصوص الفصل الثالث: تناول تقييم أثر المعلومات الجبائية على مردودية الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى بنية وهيكل المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة أما المبحث الثاني فتضمن الطرق العملية في البحث عن المعلومة الجبائية وكان المبحث الثالث حول التقييم العملي للمعلومات الجبائية على الرقابة الجبائية لولاية المسيلة.

# الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي للمعلومات الجبائية والرقابة الجبائية

**تمهيد:**

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها العامة المستمرة والمتعددة، لذلك منح المشرع الجزائري للإدارة الجبائية الحق في حماية حقوق الخزينة من جهة وحقوق الممولين من جهة.

فأصبح على الإدارة الجبائية جمع معلومات لتساعدهم في أداء مهامهم الإدارية بمختلف مستوياتها، وهذا ما يسمى بالرقابة الجبائية والتي تعتمد أساسا في تنفيذها على مجموعة المعلومات المقدمة للإدارة من طرف المكلف بالضريبة.

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

**المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات الجبائية ومصادرها.**

**المبحث الثاني: التأسيس القانوني للرقابة الجبائية وأشكالها.**

## المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات الجبائية ومصادرها.

تعد المعلومات القاعدة الأساسية للأبحاث العلمية المختلفة، ولاتخاذ القرارات السليمة، نتيجة لقاعدتها الواسعة فقد طورت مفاهيمها، ونتجت عنها مصطلحات كثيرة ارتبطت بها لتوسع مكوناتها ولأهمية موضوعها، وعليه نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على نظام المعلومات المالي والجبائي والأساليب المعتمدة في التجميع .

## المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات وطرق الحصول عليها.

### الفرع الأول: تعريف المعلومات.

لقد تعددت التعاريف حول المعلومات إلا أن كلها مرتبطة بمفهوم واحد، وعليه نذكر منها:

**التعريف الأول:** هي البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد في مستقبلها والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات التي يتم اتخاذها.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** يقصد بالمعلومات، كل أشكال المعرفة التي تم توصيلها وتتعلق بحقيقة معينة أو حدث بذاته، أو هي المعارف التي نتحصل عليها من خلال عمليات الاتصال والبحوث والتعليم وغيرها من مصادر المعرفة والثقافة والعمل.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: مصادر الحصول على المعلومات.

بشكل عام تقسم مصادر الحصول على المعلومات إلى المصادر التالية:

**أولاً. المصادر الأولية:** وهي البيانات التي تم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو المكلفة بإعدادها، وتكون هذه

<sup>1</sup> منير نوي، نظام المعلومات مطبق في التسيير، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، 2012، ص63.

<sup>2</sup> أحمد المصري، الإدارة الحديثة للاتصالات- المعلومات- القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص205.

المعلومات حول موضوع يخص الجهة الطالبة، ويمكن أن تستفيد الجهات الأخرى منها من هذه المصادر الميدانية لجمع المعلومات نجد: الملاحظة الشخصية، الاستقصاء، التجربة والاختبار.

**ثانيا. المصادر الثانوية:** وهي المعلومات التي تم تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى وتم تعميمها لتكون جاهزة الاستخدام من قبل الأفراد والمؤسسات في أي وقت، ومن هذه المصادر نجد: المعلومات الموجودة في المراجع والكتب والنشرات والمجلات الموجودة في المكتبات العامة والخاصة ودور النشر ومراكز البحث.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني : المعلومة المالية والمعلومة الجبائية.

المعلومة المالية هي الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة لأنها تلعب دورا في ترشيد القرارات من خلال مختلف التقارير المالية، كما تعتبر أساسا الذي تنبثق منه المعلومة الجبائية.

### الفرع الأول: ماهية المعلومة المالية.

تعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين ( وغيرها من العوامل الاقتصادية من المقرضين والزبائن والموظفين والحكومة....الخ) لاتخاذ قراراتهم.

يهدف مستخدمي المعلومات المالية إلى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولى المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد و عرض هذه التقارير والمتمثلة في:الميزانية، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009، ص33.

<sup>2</sup> جلييلة بن خروف، نفس المرجع، ص36.

**الفرع الثاني: ماهية المعلومة الجبائية.**

هي عبارة عن مجموعة من المعلومات التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر، وللمعلومة الجبائية أهمية بالغة في كشف الغش الضريبي والتهرب الضريبي وعليه يتطلب أن تولى لها أهمية بإنشاء مراكز مختلفة ومختصة للبحث عنها سواء على المستوى المركزي، الولائي أو المحلي.<sup>1</sup>

**المطلب الثالث: أساليب تجميع المعلومات الجبائية.**

يتم تجميع المعلومات الجبائية من مصادر مختلفة، أهمها:

**الفرع الأول: التجميع عن طريق التلقي الآلي للمعلومة.**

ويتم ذلك بواسطة المعلومات التي يتم إرسالها دوريا إلى مصالح إدارة الضرائب سواء شهريا أو سنويا وهي تتعلق بالوثائق التالية: الكشف التفصيلية للعملاء وخاصة بائعي الجملة، وصل التسليم الخاص بالمستوردين التي تصل إلى مصالح الجمارك، كشف المبالغ الموضوعة لدى الموثقين من طرف الزبائن جراء عمليات البيع التجارية.

**الفرع الثاني: التجميع عن طريق طلب المعلومة.**

تقوم إدارة الضرائب بطلب هذه المعلومة من مصادرها مثل: الجمارك، البلديات، الولايات، المؤسسات المالية والمصرفية، الجمعيات الرياضية، صناديق الضمان الاجتماعي، خزينة الدولة، الأمن الوطني، مؤسسات الجيش... الخ

<sup>1</sup> العمري بن عيسى، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص 24.

### الفرع الثالث: تجميع المعلومة عن طريق التدخل في عين المكان.

يتم تجميع المعلومة عن طريق تدخل أعوان إدارة الضرائب في عين المكان، هذا التدخل في أي مكان أو مؤسسة أو شخص يمكن إيجاد عنده المعلومة الجبائية، مثل كشف تليخيص لدى مصالح الخزينة، مصالح الجمارك، المؤسسات الخاصة أو العامة والإدارات...<sup>1</sup>

<sup>1</sup>العمرية بن عيسى، مرجع سابق، ص 24.

## المبحث الثاني: التأسيس القانوني للرقابة الجبائية وأشكالها.

يتميز النظام الضريبي الجزائري بكونه نظام تصريحي، حيث يمنح للمكلف الحرية النسبية لكي يحدد مقدار الوعاء الضريبي، لذلك يفترض أن يكون المكلف نزيها عند تصريحه، وأن تكون له القدرة على التبرير عند مطالبته بذلك، بحيث يبرز هنا دور الإدارة الجبائية التي تعمل على مراجعة تلك التصريحات والتأكد من مدى صحتها ومصداقيتها، ويتم ذلك وفق أسس وتشريعات جبائية تنظمها الإدارة الجبائية وتسهر على تطبيقها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب إجراء عملية الرقابة ومختلف أشكالها وكذا الإطار القانوني الذي تتم به عملية الرقابة.

### المطلب الأول: مفهوم وأسباب إجراء الرقابة الجبائية.

للرقابة الجبائية مفهومها الخاص وهناك من الأسباب لإجرائها.

#### الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية.

**التعريف الأول:** الرقابة الجبائية مرادفة لمصطلح المراجعة الجبائية، وبالتالي تعرف المراجعة الجبائية على أنها : "هي الفحص الشامل للوضعية الجبائية للمؤسسة بغرض مراقبة احترام القوانين الجبائية من جهة وبغرض تعزيز الأمن الجبائي من منظور السياسة المتبعة من جهة أخرى، وذلك بالتحكم في الإمكانيات التي يوفرها التشريع الجبائي دون المساس بمصالح الخزينة العمومية."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بوعلام ولهي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، مداخلة بعنوان "حو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس1، سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

<sup>2</sup>الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائي، المادة 18

## الفرع الثاني: أسباب إجراء الرقابة الجبائية.

هناك سببان رئيسيان لإجراء عمليات الرقابة على تصريحات المكلفين بالضريبة وهي

كالتالي:

- الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية.

- الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة الغش الضريبي.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : الإطار القانوني للرقابة الجبائية

لقد نص المشرع الجزائري على قوانين وتشريعات تنظم الضريبة وكيفية فرضها وطريقة تحصيلها ووسائل هيكلية وقانونية لسير عملية الرقابة وضمان حقوق المكلفين بالضريبة وأدائهم لواجباتهم.

## الفرع الأول: الوسائل القانونية للرقابة الجبائية.

يسمح القانون للإدارة الجبائية باستخدام وسائل قانونية تتمثل في حقوق وصلاحيات تمارس من خلالها التحقق من صحة التصريحات ومدى مصداقيتها وقانونيتها، ومن بين هذه الحقوق:<sup>2</sup>

**أولاً. حق المعاينة:** هو الحق الممنوح للإدارة الجبائية، بإجراء المعاينة في كل محلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التلمص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مصطفى عوادي، يونس زين، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2010-2011، ص11.

<sup>2</sup> سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص48.

<sup>3</sup> صالح بشيري، الرقابة الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2016، ص5.

**ثانيا. حق الاطلاع:** يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في المواد أدناه.<sup>1</sup>

**ثالثا. حق الرقابة:** تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة.<sup>2</sup>

**رابعا. حق الإدارة الجبائية في الاستدراك والاسترجاع:** يتمثل حق استدراك الأخطاء في الإمكانية الممنوحة للإدارة الضريبية لإعادة النظر في فرض الضريبة وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة.

**خامسا. حق التقادم:** نصت عليه المادة 39 من قانون الإجراءات الجبائية التي حددت الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة الجبائية والمحدودة بأربعة سنوات إلا في وجود مناورات تدليسية.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: واجبات المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة.

يخضع المكلف بالضريبة الخاضع للرقابة الجبائية لالتزامات عديدة، يجب أن يكون على دراية تامة بها، ومن جهة أخرى منح المشرع الجبائي الجزائري للمكلف ضمانات تحميه من تعسف الإدارة الجبائية عند استخدامها للحقوق التي في صالحها، وهذا بهدف خلق نوع من التوازن بين الطرفين.<sup>4</sup>

### أولا. واجبات المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية: يخضع المكلفين إلى

نوعين من الواجبات أحدهما جبائية والأخرى محاسبية :

<sup>1</sup>قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 45.

<sup>2</sup>نفس المرجع، المادة 18.

<sup>3</sup>نفس المرجع، المادة 36.

<sup>4</sup>لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص22.

**1- الواجبات الجبائية:** على المكلفين أن يكتتبوا في الآجال القانونية عددا من التصريحات المنصوص عليها في التشريع الجبائي وهي:<sup>1</sup> التصريح بالوجود، التصريح الشهري أو الفصلي، التصريح السنوي، التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة .

**2- الواجبات المحاسبية:** ان المكلف الخاضع للنظام الحقيقي ملزم بمسك محاسبة منتظمة وكاملة ومتسلسلة وصحيحة ومقنعة ومؤسسة حسب الطرق التي نص عليها المخطط الوطني المحاسبي بالإضافة إلى ذلك فقد ألزم القانون التجاري التجار بمسك السجلات المحاسبية المتمثلة في: سجل اليومية، سجل الجرد.<sup>2</sup>

**ثانيا. حقوق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة:** إن السلطات الواسعة الممنوحة للإدارة الجبائية بخصوص عمليات الرقابة الجبائية تقابلها حقوق وضمانات أعطاها المشرع الجبائي للمكلفين الخاضعين لهذه الرقابة والتي هي كالتالي :

**1- الإعلام المسبق:** لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوجود مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف المحقق في محاسبته على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.<sup>3</sup>

**2- الحق في الاستعانة بوكيل أو مستشار:** إن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة.<sup>4</sup>

**3- عدم إعادة الرقابة:** لا يمكن للإدارة الجبائية أن تجري رقابة أخرى فيما يخص نفس الضرائب والرسوم نفس الفترة، وكذلك عندما تكون فترة الرقابة قد تقادمت ماعدا في حالة

<sup>1</sup>ناصر رحال، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق، 2007، ص 78.

<sup>2</sup>الجزائر، وزارة التجارة، القانون التجاري، 2017، المادتان 9، 10.

قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 1-20.

<sup>4</sup>نفس المرجع، المادة 1-20.

الممارسات التدليسية بالإضافة إلى أن الرقابة الجبائية تكون نهائية عندما يعطي المكلف موافقته على التعديلات والاقتراحات، أو في حالة غياب التعديلات، ويرسل إشعاراً آخر بالمراقبة يخص الضرائب والرسوم التي لم تذكر في الإشعار الأول وبصورة استثنائية عندما يكتشف المحقق مخالفات تمس الضرائب والرسوم.<sup>1</sup>

**4- تحديد مدة التحقيق:** لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراءات، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر الوثائق المحاسبية لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة أشهر.<sup>2</sup>

**5- السر المهني:** يلزم بالسر المهني بمقتضى أحكام المادة 301 من قانون العقوبات، ويتعرض لعقوبات مقررة في نفس المادة، كل شخص مدعو أثناء أداء وظائفه أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو في المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث : أشكال الرقابة الجبائية

إن المراقبة الجبائية للتصريحات الجبائية قد تأخذ عدة أشكال فيمكن أن تباشر بصفة عامة أو معمقة ويمكن أن تكون رقابة مختلطة أو فئوية ( خاصة ).

### الفرع الأول: الرقابة العامة

تمارس مفتشيات الضرائب نوعين من أنواع الرقابة الجبائي، وهما:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صالح بشيري، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 20-1.

<sup>3</sup> نفس المرجع، المادة 60.

<sup>4</sup> سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص 152.

**أولاً: الرقابة الشكلية:** هي عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف التي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات.

**ثانياً: الرقابة على الوثائق:** هو إجراء فحص شامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الجبائية انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة، وتلاؤمها وتجانسها مع المداخل والوثائق والمعلومات التي في حوزة المصلحة والتي يتم استكمالها في حال النقصان بطلبات استيضاح أو طلبات التبرير تطلب من المكلفين.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الرقابة المعمقة.

هذا النوع ينقسم إلى ثلاثة أنواع من الرقابة :

**أولاً: التحقيق المحاسبي:** يعني التحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة.<sup>2</sup>

**ثانياً: التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة:** يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محي الدين بوقليلة، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2001، ص 29.

<sup>2</sup> قانون الاجراءات الجبائية، مرجع سابق، المادة 20-1

<sup>3</sup> نفس المرجع المادة، 21-1.

**ثالثاً: التحقيق المصوب في المحاسبة:** هو عبارة عن تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة، أو لمجموعة معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة، ولا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال فحص معمق و نقدي لمجمل المحاسبة للمكلف بالضريبة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>سليمان عتير، مرجع سابق، ص134

## خلاصة الفصل الأول :

تعد المراجعة الجبائية من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة الجبائية التأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية، إذ تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف كل الأخطاء والمخالفات المسجلة، بهدف تصحيحها و تقويمها، وتقاديا لتعسف الإدارة الجبائية عمل المشرع الجبائي على حماية المكلف بمنحه جملة من الضمانات، سواء المتعلقة بسير التحقيق أو إجراءات التقويم.

وفي هذا الإطار تتعدد طرق وأنواع الرقابة الجبائية من الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق إلى التحقيق في المحاسبة الشامل والمصوب والتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وكل هذه الطرق للرقابة الجبائية المصرح بها من قبل المكلفين حتى يتسنى لها تحديد مبالغ الضريبة الواجبة التسديد.

## الفصل الثاني:

أثر المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية

أثر المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية

أثر المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية

## تمهيد

تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة للمؤسسات ولمصالح الضرائب على حد سواء، إذ تعتبر النظام الذي يخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص والإعفاءات وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة.

ومن هنا سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

**المبحث الأول: مصادر ومكونات المعلومة الجبائية.**

**المبحث الثاني: طرق استغلال المعلومات الجبائية في تنفيذ الرقابة**

**الجبائية.**

### المبحث الأول: مصادر ومكونات المعلومة الجبائية.

تسعى الإدارة الضريبية إلى جمع المعلومات المختلفة للقيام بعمليات الرقابة بالاعتماد على الوثائق التي يقدمها المكلفين كالتصريحات والنتيجة الجبائية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى التصريحات الجبائية كأهم مصادر للمعلومات الجبائية والنتيجة الجبائية كأهم مكوناتها.

### المطلب الأول: التصريحات كأهم مصادر المعلومة الجبائية.

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي أي أن المكلف هو من يقوم بالتصريح لمداخيله، وما على إدارة الضرائب سوى مراقبة ومتابعة هذه التصريحات.

### الفرع الأول: مفهوم التصريحات.

تمثل التصريحات الجبائية تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الإدارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما، وتحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وأرقام الأعمال المحققة من قبل المكلف والتي تحدد أسس الأوعية الضريبية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أنواع التصريحات.

هناك عدة تصريحات نذكر منها:

**أولاً. التصريح بالوجود:** يجب على المكلف بالضريبة أن يقدم التصريح بالوجود إلى مفتشيه الضرائب التابع لها إقليمياً وذلك في أجل ثلاثين يوماً من بداية النشاط مطابقاً للنموذج الذي تقدمه الإدارة الجبائية، والذي يحتوي على اسم ولقب المكلف، طبيعة النشاط، العنوان، تاريخ

<sup>1</sup>العمرية بن عيسى، مرجع سابق، ص28.

بداية النشاط... الخ. لأن هذا التصريح له أهمية كبيرة لكونه يعطي للإدارة الجبائية معلومات كافية عن ميلاد المكلف بالضريبة الجديد.<sup>1</sup>

**ثانيا. التصريح الشهري أو الفصلي:** ألزم القانون المكلفين بان يكتتبوا تصريحا شهريا أو فصليا صنف (G50) أو صنف (G50A) بمجمل الضرائب والرسوم المدفوعة نقدا أو عن طريق الاقتطاع من المصدر لدى قباضة الضرائب الذي يتبعونها قبل العشرون (20) يوما الموالية للشهر أو الفصل المعني في النموذج الذي تحدده الإدارة.<sup>2</sup>

**ثالثا. التصريح السنوي:** كل شخص خاضع للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يجب عليه اكتتاب تصريح بمدخله قبل 30 أفريل من كل سنة مالية، من خلال نموذج موضوع تحت تصرفه من طرف المصالح الضريبية.<sup>3</sup>

**رابعا. التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة:** في حالة التنازل أو التوقف عن جزء أو كل النشاط الخاضع للنظام الضريبي المفروض على الربح الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي مازالت لم تفرض عليها الضريبة، ويجب على المكلفين بالضريبة أن يشعروا مفتش الضرائب بالتنازل أو التوقف عن النشاط ضمن أجل عشرة (10) أيام كما هو محدد أدناه، وأن يحيطوه علما بالتاريخ الذي أصبح أو سيصبح فيه هذا التنازل أو التوقف فعليا، وكذا عند الاقتضاء، اسم المتنازل له ولقبه وعنوانه.<sup>4</sup>

## المطلب الثاني: النتيجة الجبائية كأهم مكونات المعلومة الجبائية.

نظرا للاختلاف بين المحاسبة المالية والمحاسبة الجبائية، فإننا نلاحظ أن كلا من النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية مختلف عن الآخر، نتيجة تعديلات وإضافات بقواعد جبائية.

<sup>1</sup> لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص36.

<sup>2</sup> صالح بشيري، مرجع سابق، ص48.

<sup>3</sup> سمية قحמוש، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013، ص61.

<sup>4</sup> الجزائر، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 195

## الفرع الأول: الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.

نظرا للارتباط الوثيق بين الممارسات المحاسبية والممارسات الجبائية، فإن النتيجة الجبائية ما هي إلا نتيجة محاسبية مصححة ومقومة، ذلك أن الممارسات المحاسبية تعتبر بمثابة ترجمة رقمية لكافة المعاملات التي تقوم بها المؤسسة، خاصة تلك المتعلقة بالإيرادات والتكاليف التي تعتبر الأساس الذي تحسب عليه النتيجة المحاسبية والتي هي الأساس للنتيجة الجبائية.

**أولا. النتيجة المحاسبية:** تعرف النتيجة المحاسبية على أنها: "الفرق بين كل الإيرادات وكل التكاليف الخاصة بالدورة المعنية، بحيث تمثل ربحا في حالة وجود فائض في الإيرادات على التكاليف وتمثل خسارة في الحالة العكسية".

**ثانيا. النتيجة الجبائية:** تعرف النتيجة الجبائية بأنها: "النتيجة الخاضعة للضريبة، والتي لا تتطابق مع النتيجة المحاسبية جراء بعض التعديلات الخاصة بإعادة إدماج بعض الأعباء الغير قابلة للخصم وخصم بعض النواتج الغير خاضعة للضريبة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص122

## المبحث الثاني: طرق استغلال المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية.

بعد مختلف عمليات جمع المعلومات من المصادر المختلفة، فإنه يتم ربطها بين جميع المصالح الجبائية لاستعمالها واستغلالها من طرف مصالح إدارة الضرائب في تحديد وعاء الضريبة وفي تحصيلها. وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى أثر الرقابة الجبائية على تحديد الوعاء وعلى كفاءة التحصيل.

### المطلب الأول: أثر الرقابة الجبائية على تحديد الوعاء.

هنالك عدة طرق لتحديد الوعاء الضريبي، وهذه الطرق تتفاوت من نظام ضريبي لآخر.

#### الفرع الأول: مفهوم الوعاء الضريبي.

يعرف الوعاء على أنه:

**التعريف الأول:** هو المادة التي تفرض وتقوم عليها الضريبة، فالوعاء أساس الضريبة وهو المقدرة التكلفة الكاملة للمكلف، واختيار الوعاء يعتبر حجر الأساس في التنظيم الفني لأي ضريبة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** هو المنبع الذي تغترف منه الدولة مؤونتها بوساطة الضرائب، أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص65.

<sup>2</sup> حميد بوزيدة، جبابة المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص30.

## الفرع الثاني: طرق تقدير الوعاء.

هناك طريقتان لتقدير الوعاء:

**أولاً. التقدير الغير مباشر:** وفقا لهذه الطريقة يتم تقدير المادة الخاضعة اعتمادا على عدة معايير ومؤشرات وفقا لأحدى الطرق التالية:

**1-التقدير عن طريق المظاهر الخارجية:** حسب هذه الطريقة يتم تقدير قيمة الوعاء الضريبي على أساس عدد من المظاهر الخارجية التي تعبر عن درجة يسر المكلف مثل: القيمة الإيجابية، عدد العمال والسيارات، سكن الممول وغيرها...الخ.

أي انها تفرض على مظاهر خاصة يعينها القانون دون أن تسعى للتعرف على قيمة المادة الخاضعة للضريبة تعريفها تعريفا دقيقا، هنا لا تفرض الضريبة على المادة الخاضعة للضريبة وإنما تفرض في الواقع على المظاهر الخارجية.<sup>1</sup>

**2- طريقة التقدير الجزائي:** ويقصد به أن قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقدر تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائن والأدلة التي تعتبر دالة عليها، كالاستدلال على الربح التجاري برقم المبيعات.<sup>2</sup>

**ثانيا. التقدير المباشر:**وفقا لهذه الطريقة يمكن أن نميز بين حالتين:

**1- التقدير بواسطة الإقرار من المكلف:**يستند هذا الأسلوب إلى تصريح المكلف ذاته بعناصر ثروته ومداخيله ومجموع العمليات التي قام بها في الآجال والمواعيد المحددة قانونا، وتقوم على

<sup>1</sup>نبيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص32.

<sup>2</sup>ناصر دادي عدون، اقتصاديات التسيير والمؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، ص10.

أساس قاعدة أساسية افتراض حسن نية المكلف بالضريبة، مع احتفاظ الإدارة الجبائية بحق إجراء رقابة مضادة للتأكد من مدى صحة هذه التصريحات.<sup>1</sup>

2- التقدير بواسطة الإقرار من الغير: بمقتضى هذه الطريقة تلزم الإدارة الضريبية شخصا آخر غير المكلف بتقديم تصريح يحدد فيه مقدار دخل المكلف الخاضع للضريبة، والأصل في ذلك أن يكون هذا الغير مدينا للممول بمبالغ تعتبر من ضمن الدخل الخاضع للضريبة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أثر الرقابة الجبائية على كفاءة التحصيل.

تعتبر مرحلة تحصيل الضريبة هي المرحلة الأخيرة والمهمة التي تمر بها الضريبة، لأن الإخفاق فيها يعتبر ضياع لكل الجهود وتسبب عجز للإيرادات.

### الفرع الأول: مفهوم التحصيل.

يعرف التحصيل على أنه:

التعريف الأول: يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المختصة بتحصيلها وطرق التحصيل، ومواعيده، وضمائنه ويتم الدفع نقدا أو عن طريق البنك أو حوالة بريدية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد حمر العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص10.

<sup>2</sup> عبد اللطيف صكاك، دور الرقابة الجبائية في كشف الوعاء الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2016، ص15.

<sup>3</sup> تيبيلة ساعد، مرجع سابق، ص30.

**التعريف الثاني:** التحصيل الضريبي هو مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ، وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزانة الدولة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: طرق وآليات التحصيل.

يتم تحصيل الضرائب بعدة طرق منها :

**أولاً. طريقة التسديد المباشر:** بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بسداد قيمة الضريبة المستحقة مباشرة إلى الإدارة المالية، من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته.<sup>2</sup>

**ثانياً. طريقة التسديد بالأقساط:** قد لا تنتظر مصلحة الضرائب إلى نهاية السنة حتى يقوم المكلف بتوريد الضريبة إلى الخزانة العمومية، وإنما تلزمه بدفع أقساط مقدما، تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة التي يتوقع أن يدفعها سنويا، وفي نهاية السنة يتم التسوية (المقاصة).

**ثالثاً. طريقة الاقتطاع من المصدر:** تعتبر من أهم طرق تحصيل الضرائب، حيث تنعدم فرص التهرب الضريبي من قبل المكلف، لأنه في الواقع يحصل على الدخل الصافي بعدما تدفع الضريبة بواسطة شخص آخر<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص230.

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص113.

<sup>3</sup> نبيلة ساعد، مرجع سابق، ص33.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التهرب من دفع الضريبة من قبل المكلفين بها كان ولا يزال، وعلى هذا الأساس تحتل الرقابة الجبائية دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بالرقابة الجبائية، يتمثل ذلك الدور في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة، عن طريق المعلومات المحاسبية والجبائية المقدمة والتأكد من صحتها.

كما أنه على إدارة الضرائب الأخذ ببعض المقومات والتي من شأنها تفعيل عملية التحصيل الضريبي.

## الفصل الثالث:

تقييم أثر المعلومات الجائئة على مردودية الرقابة الجائئة بالمسيلة

**تمهيد :**

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع محل الدراسة والمتعلقة بالمعلومات الجبائية ومدى مساهمتها في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال استعمال نظام معلومات ذا كفاءة ومصداقية في مجال تزويد المصالح الضريبية بمختلف البيانات والمعلومات اللازمة .

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية:

**المبحث الأول: بنية وهيكل المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة**

**الجبائية.**

**المبحث الثاني: الطرق العملية في البحث عن المعلومة الجبائية.**

**المبحث الثالث: التقييم العملي للمعلومات الجبائية على الرقابة الجبائية بولاية المسيلة**

**للسنوات 2010-2016.**

## المبحث الأول: بنية وهيكل المديرية الولائية للضرائب والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

من خلال هذا المبحث وبعد أن يتم التعريف بالإقليم الجبائي لولاية المسيلة، سوف نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمصالح الجبائية بالولاية كمطلب أول، بعدها سوف نحاول إبراز ملامح المجتمع الجبائي بولاية المسيلة.

### المطلب الأول: نشأة المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة و تعريفها.

#### الفرع الأول : نشأة المديرية الولائية للضرائب.

تم إنشاء المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة، المحددة لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية واختصاصها بعد استقلالها عن مديرية التنسيق المالي، هذه الأخيرة كانت تضم (05) مديريات وهي<sup>1</sup>:

- المديرية الفرعية للضرائب للتحصيل والوعاء.
- المديرية الفرعية لأموال الدولة.
- المديرية الفرعية لمسح الأراضي.
- المديرية الفرعية للخزينة.
- المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية.

وبموجب القرار 484 المؤرخ في 12/07/1998 المحدد للنطاق الاقليمي والتنظيمي

واختصاص المديريات الجهوية والمديريات الولائية للضرائب، أصبحت المديريات للضرائب تضم

خمس مديريات فرعية وهي كالتالي :

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.
- المديرية الفرعية للتحصيل.
- المديرية الفرعية للمنازعات.

<sup>1</sup> المرسوم الرئاسي رقم 91-60 المؤرخ في 27 فيفري 1991

- المديرية الفرعية للوسائل.

- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية .

### الفرع الثاني: تعريف المديرية الولائية للضرائب.

تلعب مديرية الضرائب الولائية بولاية المسيلة دورا محوريا في النظام الجبائي على مستوى الولاية، حيث تعد الهيئة الجبائية العليا فيها، وتتبع هذه المديرية إلى المديرية الجهوية بسطيف، كما أنها تتبع للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات الواقعة بالعاصمة، وبالنسبة للإعلام والوثائق فهي تتبع للمركز الجهوي للإعلام والوثائق بسطيف .

تضمن المديرية الولائية للضرائب ممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب، والمراكز الجوية للضرائب، وبهذه الصفة تسهر على احترام التنظيم والتشريع الجبائي ومتابعة ومراقبة نشاط المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها.

### المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمصالح الجبائية بولاية المسيلة.

تتدرج المصالح الجبائية الولائية في إطار تنظيمي يسمى المديرية الولائية للضرائب والذي ينقسم بدوره إلى مصالح داخلية والمتمثلة في المديريات الفرعية وأخرى خارجية وهي مصالح الوعاء ومصالح التحصيل.

### الفرع الأول: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية (SDOF).

وتكلف لا سيما بما يأتي:

**أولا:** تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار.

**ثانيا:** التكفل بطلبات اعتمادا حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

**ثالثا:** متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

وتتكون المديرية الفرعية للعمليات الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي :

- مكتب الجداول، مكتب الإحصائيات، مكتب التنظيم والعلاقات العامة، مكتب التنشيط والمساعدة.

### الفرع الثاني: المديرية الفرعية للتحصيل (SDR).

وتكلف لا سيما بما يأتي:

**أولاً:** التكفل بالجداول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها، وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى.

**ثانياً:** متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات، وكذا التحصيل الجبري للضريبة.

**ثالثاً:** التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النفاثس لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي.

**رابعاً:** مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

وتتكون المديرية الفرعية للتحصيل من ثلاث (03) مكاتب هي:

- مكتب مراقبة التحصيل، مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، وأخيراً مكتب التصفية.

### الفرع الثالث: المديرية الفرعية للمنازعات (SDCX).

وتكلف لا سيما بما يأتي:

**أولاً:** معالجة الاحتياجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الاعفائية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

**ثانياً:** معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة.

**ثالثا:** تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

والمديرية الفرعية للمنازعات تتكون من أربعة (04) مكاتب هي:

- مكتب الاحتجاجات، مكتب لجان الطعن، مكتب المنازعات القضائية، ومكتب التبليغ والأمر بالصرف (والأمر بالتخفيض).

**الفرع الرابع: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية (SDCF).**

وتكلف لا سيما بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها.

وتتكون المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية من أربعة (04) مكاتب هي:

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية الذي يعمل على شكل فرق، مكتب البطاقات والمقارنات، مكتب المراجعات الجبائية والذي يعمل في شكل فرق، ومكتب مراقبة التقييمات والذي يعمل هو الآخر على شكل فرق.

**الفرع الخامس: المديرية الفرعية للوسائل (SDM).**

وتكلف لا سيما بما يأتي :

**أولا:** تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب.

**ثانيا:** السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها، وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

وتتكون المديرية الفرعية للوسائل من أربعة (04) مكاتب هي: مكتب المستخدمين والتكوين،

- مكتب عمليات الميزانية، مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ومكتب الإعلام الآلي.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب.



المصدر: من إعداد الطالبان بناء على المعلومات المقدمة من المديرية الولائية للضرائب.

### المطلب الثالث: تقديم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.

قبل سنة 1998 كانت هناك مديرية العمليات الجبائية وفي نفس السنة جاءت الجريدة الرسمية 1998/51 التي نصت على إنشاء مديرية البحث والمراجعات إلى غاية سنة 2009 جاءت إلى الجريدة الرسمية رقم 2009/21 والتي نصت على تنظيم جديد للمديرية الفرعية للرقابة الجبائية ومن خلال 4 مكاتب :

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية.
- مكتب البطاقات وجداول المعلومات .
- مكتب التقويمات العقارية .
- مكتب المراجعات الجبائية .

### الفرع الأول: التعريف بمهام مكاتب المديرية الفرعية للرقابة.

**أولاً. مكتب البحث عن المعلومات الجبائية:** وهو مكتب يعمل في شكل فرق، ويكلف بما يلي:

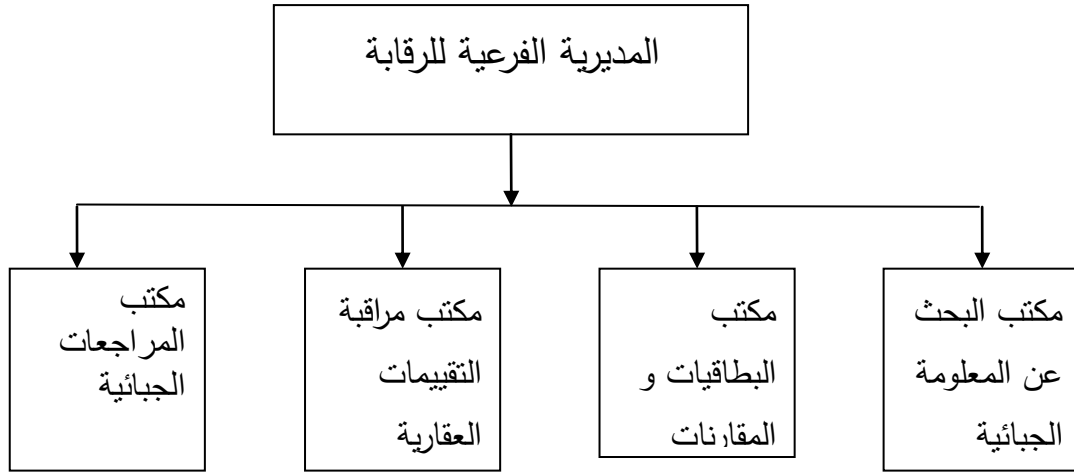
- تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها.
- تنفيذ برامج التدخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية .
- تقييم أنشطة المكتب والمفتشيات في هذا المجال وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة .

### ثانياً. مكتب البطاقات والمقارنات: ويكلف بما يلي:

- تكوين وتسيير مختلف البطاقات الممسوكة.
- التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة.

- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.
- حفظ رمز العقود بجميع أنواعها .
- تقييم كل الاقتراحات الرامية إلى تحسين حفظ المعلومات و استغلالها.
- استقبال المعلومات المحصل عليها من طرف المكتب و المصالح المكلفة بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة و توزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية بغية استغلالها .
- ثالثا. مكتب التقييمات العقارية:** والذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بما يلي :
  - استلام واستغلال عقود الملكية بالمقابل أو مجانا.
  - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية ( التطبيق).
  - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.
- رابعا: مكتب المراجعة الجبائية:** والذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بما يلي:
  - متابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة.
  - تسجيل المكلف بالضريبة في مختلف برنامج المراقبة.
  - إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للمديرية الفرعية للرقابة



المصدر : من اعداد الطالبتان اعتمادا على المعلومات المقدمة من المديرية الولائية للضرائب

### المبحث الثاني : الطرق العملية في البحث عن المعلومة الجبائية ومتابعتها .

يتم البحث عن المعلومة الجبائية عن طريق مكتب البحث عن المعلومة الجبائية والذي يعمل في شكل فرقة تتكون من عونين برتبة مفتش على الأقل، يعمل هذا المكتب على مستوى الولاية بالتنسيق مع جميع المؤسسات الإدارية والقطاعات والهيئات والدواوين.

### المطلب الأول : طرق البحث عن المعلومة الجبائية ومصادرها.

يتم تجميع المعلومات الجبائية بعدة طرق ومن مختلف المصادر.

#### الفرع الأول: طرق البحث عن المعلومة.

**أولاً. البحث المادي للمعلومات:** يتم هذا البحث عن طريق مصالح مختصة في الإدارة الجبائية، حيث تقوم هذه المصالح بعمليات إحصائية دورية للبضائع والنشاطات.

**ثانياً. البحث العددي:** ويتمثل هذا البحث في إجراءات مختلفة تتخذها المصالح الضريبية من أجل جمع المعلومات المرقمة التي بإمكانها التأثير على الوعاء الضريبي ( فواتير الشراء، فواتير البيع... الخ ) ومن أجل ذلك هناك عمليتان أسندت للبحث المرقم وهما:

1- إدخال رقم التعريف الجبائي على قوائم الزبائن.

2- إدخال رقم التعريف الجبائي على الفواتير.

فرقم التعريف الجبائي يسمح بتجميع المعلومات المتعلقة بالمكلف وهذا مهما كان النشاط الممارس من طرفه وأثناء بحثها عن المعلومات تمارس الإدارة الجبائية حقها في الاطلاع وفي طلب المعلومات، وتترجم هذه العملية في شكل إحصائيات ثلاثية أو سداسية، وتتعلق هذه الإحصائيات بالوثائق التالية :

- مراقبة فهرس الإنذار.

- مراقبة المعلومات الجمركية للمكلفين بالضريبة الذين يقومون بعملية الاستيراد.

- مراقبة الامتيازات الجبائية : عدد الملفات الجزافية، عدد التسويات، نوعية المخالفات، مبلغ الحقوق.
- متابعة قوائم الزبائن : العدد الإجمالي للقوائم، عدد الملزمين بإيداع كشف الزبائن، عدد المعلومات من المصالح الخارجية (مصلحة التدخل على مستوى المفتشيات).
- المحاضر الرسمية للتجارة: فواتير البيع و الشراء.

## الفرع الثاني: وضعية كشوف المعلومات الجبائية المستغلة لسنة 2016.

إن وضعية المعلومات المتحصل عليها لسنة 2016 هي حسب معطيات الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: متابعة سير كشوف المعلومات للسداسي الأخير لسنة 2016 (الوحدة دج).

مبلغ التسويات	عدد الكشوفات المتبقية 2016/12/31	عدد الكشوف المستغلة	الكشوف المتحصل عليها خلال السداسي	عدد الكشوفات المتبقية بتاريخ 2016/07/01	المفتشيات
19 367 127	176	1144	1265	55	وعواع المدني
21 918 040	00	1020	740	280	الجعافرة
16 159 079	713	6255	5905	569	اشبيليا
43 099 518	00	1141	1141	00	حمام الضلعة
1 329 511	00	1237	379	858	سيدي عيسى
11 136 883	00	124	124	00	جبل ثامر
21 043 334	00	572	572	00	جبل عز الدين
28 954 798	00	1438	943	495	كردادة بوسعادة
25 886 804	00	2320	2316	04	أولاد دارج
185 936 689	331	3047	3378	00	مقرة
168 696	00	92	92	00	الشلال
14 890 229	00	474	474	00	عين الملح
6 167 182	50	134	147	37	بن سرور
<b>396 057 890</b>	<b>1270</b>	<b>18998</b>	<b>17476</b>	<b>2298</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، مديرية الضرائب، المسيلة، 2017. (انظر الملحق رقم 01)

### شرح الجدول :

يبين الجدول السابق المعلومات المتحصل عليها على مستوى المفتشيات، و يبرز أيضا مبالغ التسوية الناجمة عنها، كما يظهر فعالية مصلحة التدخل لدى المفتشية في استغلال تلك المعلومات وهو ما تبرزه مفتشية مقرة حيث وصل مبلغ التسوية إلى 93 689 185 دج.

المطلب الثاني : وضعية استغلال المعلومات الجبائية في الحصيلة الجبائية لسنة 2016.

ينقسم العمل الجبائي الى قسمين رئيسيين: التحكم في الوعاء الجبائي وذلك عن طريق تحديد المادة الخاضعة للضريبة، وتحصيل الإيرادات الضريبية.

وأثناء قيام الإدارة الضريبية بهذا العمل تستخدم حقها في الرقابة استنادا إلى المعلومات التي تم تجميعها بالتنسيق مع مكتب البحث عن المعلومة الجبائية ومصالحة التدخل على مستوى المفتشيات و فرق التحقيق على مستوى المديرية الفرعية للرقابة حيث تتمثل مهام هذه المصلحة في:

- زيارات دورية احصائية .

- إحصاء المكلفين بالضريبة .

- قيام بمحاضر إثبات الوضعية الجبائية .

- التنسيق المباشر مع المصالح الأخرى.

- اكتشاف وتقييم النشاطات التجارية.

- استقبال وبعث كشوف المعلومات.

وكانت وضعية استغلال المعلومات الجبائية في أصناف الرقابة المعمول بها على مستوى

مديرية الضرائب لولاية المسيلة لسنة 2016 على النحو التالي :

الجدول 02: وضعية استغلال المعلومات الجبائية لسنة 2016. (الوحدة دج)

عدد الورود	المفتشيات	رقم الأعمال		الحقوق الجبائية المترتبة عليها				المجموع
		المصرح	المستخرج بفعل الرقابة	T.V.A CA	T.V.A achats	IBS	IRG	
213	الجعافرة	182 000 000	563 000 000	61 000 000	3 000 000	2 000 000	36 000 000	11 000 000
218	حمام الضلعة	-	1 200 000 000	51 000 000	399 000	16 000 000	44 000 000	15 000 000
47	الشلال	14 000 000	132 000 000	864 000	389 000	-	400 000	2 000 000
346	سيدي عيسى	315 000 000	244 000 000	87 000 000	1 000 000	110 000	28 000 000	11 000 000
110	جبل ثامر	148 000 000	409 000 000	2 000 000	8 000 000	102 000	1 000 000	5 000 000
641	مقرة	410 000 000	377 000 000	35 000 000	-	2 000 000	128 000 000	7 000 000
102	عين الملح	77 000 000	245 000 000	11 000 000	-	-	5 000 000	2 000 000
481	أولاد دراج	355 000 000	402 000 000	42 000 000	-	1 000 000	24 000 000	8 000 000
358	وعواع المدني	3 160 000 000	549 000 000	26 000 000	11 000 000	5 000 000	333 000 000	10 000 000
359	كرادة بوسعادة	195 000 000	191 000 000	29 000 000	1 000 000	1 000 000	13 000 000	3 000 000
59	بن سرور	37 000 000	56 000 000	1 000 000	-	-	3 000 000	400 000
485	عز الدين بوسعادة	443 000 000	296 000 000	27 000 000	1 000 000	24 000 000	15 000 000	7 000 000
417	اشبيليا	-	713 000 000	115 000 000	-	6 000 000	60 000 000	23 000 000
	المجموع	5 336 000 000	5 377 000 000	487 864 000	25 788 000	57 212 000	690 400 000	104 400 000

المصدر: من اعداد الطالبان بناء على معلومات مقدمة من المفتشية (انظر الملحق رقم 02)

## شرح الجدول :

من خلال الجدول أعلاه يتضح ما يلي: أن مبدأ التصريح معمول به بشكل يتفاوت من مفتشية فنجده يمثل 92% في مفتشية وعوac المدني من حقيقة رقم الأعمال المحقق في حين ينزل الى نسبة متدنية جدا كما هو الحال في مفتشية الشلال فنجدها تمثل 41% . وهو ما يبين أن أصناف الرقابة المعمول بها ميدانيا طيلة سنة 2016 قد تمكنت من استرجاع مبالغ مهمة جدا تقدر ب 1364 مليون دينار جزائري، بالإضافة الى عقوبات تمثل ربع ذلك المبلغ، كما هو موضح في الجدول التالي :

## الجدول 03: مبالغ العقوبات المحصلة على مستوى المفتشيات لسنة 2016(الوحدة دج).

العقوبات	المبلغ الاجمالي	المفتشيات
31 000 000	124 000 000	الجعافرة
39 000 000	137 000 000	حمام الضلعة
1 000 000	4 000 000	الشلال
109 000 000	129 000 000	سيدي عيسى
10 000 000	24 000 000	جبل ثامر
61 000 000	206 000 000	مقرة
5 000 000	25 000 000	عين الملح
38 000 000	91 000 000	اولاد دراج
29 000 000	106 000 000	وعوac المدني
28 000 000	63 000 000	كردادة بوسعادة
3 000 000	8 000 000	بن سرور
37 000 000	91 000 000	عز الدين بوسعادة
60 000 000	224 000 000	اشبيليا
451 000 000	1 238 000 000	المجموع

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المفتشية(انظر الملحق رقم 03)

## شرح الجدول:

يبين الجدول مبالغ العقوبات المحصلة على مستوى مفتشيات ولاية المسيلة لسنة 2016: حيث بلغت نسبة مبلغ العقوبات على مستوى مفتشية سيدي عيسى ب 84% من اجمالي مبلغ الحقوق المسترجعة في حين تنخفض هذه النسبة الى 25% على مستوى مفتشية الجعافرة.

## المبحث الثالث: التقييم العملي لآثر للمعلومات الجبائية على الرقابة الجبائية بولاية المسيلة لسنوات 2010-2016.

### المطلب الأول : تحليل وتقييم استغلال المعلومات الجبائية في عملية الرقابة لسنة 2016

بتفحص الجدول رقم 02 في المبحث أعلاه يتضح أن البحث عن المعلومات الجبائية سواء من طرف مصالح المفتشيات، أو بقية أصناف الرقابة الأخرى قد مكن من اكتشاف رقم أعمال مخفى 5 377 مليون دينار جزائري ترتب عنه حصيلة جبائية مسترجعة 1 364 مليون دينار جزائري و قد تأكد ذلك من خلال الاحصائيات الميدانية (الملحق رقم ...).

من الجدول السابق نجد أن المفتشيات التالية: الجعافرة، حمام الضلعة، سيدي عيسى، جبل ثامر، جبل عز الدين، كردادة، أولاد دراج، الشلال، عين الملح قامت باستغلال كل الكشوف أي بنسبة 100 %، في حين نلاحظ أن اكبر مبلغ مسترجع كان من مفتشية مقرة حيث وصل مبلغ التسوية إلى 172 مليون دينار جزائري، على عكس مفتشية الشلال التي قامت باسترجاع اقل مبلغ والمتمثل في، 3 مليون دينار جزائري وهذا راجع إلى العدد القليل من كشوف المعلومات الخاص بهذه المفتشية.

### المطلب الثاني: تقييم المعلومات الجبائية في تفعيل أهم أصناف الرقابة الجبائية (التحقيق المعمق، التحقيق المصوب، التحقيق المحاسبي).

وفي هذا الجانب نتفحص أصناف الرقابة الجبائية الأوسع استعمالا وهي: التحقيق المصوب، التحقيق المعمق، التحقيق المحاسبي، فقد بينت معطيات دراسة الحالة للفترة 2010-2016 حسب الجوانب التالية:

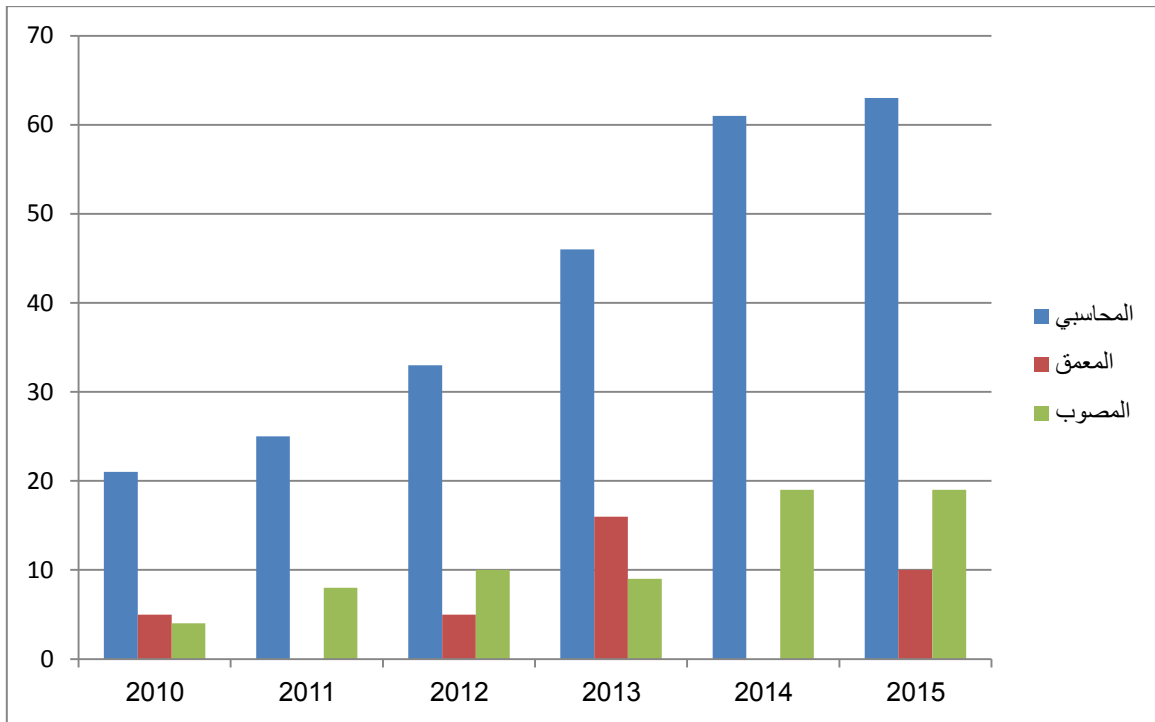
**أولاً : وضعية الملفات الخاضعة للرقابة للفترة 2010-2016 .**

ان المعطيات المتحصل عليها من دراسة الحالة لاستغلال المعلومات الجبائية بأهم أصناف الرقابة الجبائية العملية متضمنة في الجدول التالي :

الجدول 04: عدد الملفات الخاضعة للرقابة على مستوى المديرية الولائية للمضرائب ( الوحدة دج).

2016		2015		2014		2013		2012		2011		2010		
عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	عدد الملفات المسترجعة	المبالغ	
34	103 902 096	63	164 393 472	61	96 506 725	46	191 096 492	33	1 238 035	25	67 812 701	21	2 548 713	التحقيق المحاسبي
4	14 534 707	10	14 517 527	0	0	16	23 927 138	5	62 222 010	0	0	5	5 487 215	التحقيق المعرق
24	32 726 075	19	14 234 443	19	15 796 320	9	9 437 823	10	15 483 254	8	15 289 416	4	25 487 435	التحقيق المصوب

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على معلومات مقدمة من المفتشية (انظر الملحق رقم 04)



### المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه أن إدارة الضرائب على مستوى المسيلة تستخدم التحقيق المحاسبي كأسلوب رقابي أكثر من الأسلوبين الآخرين، ومن خلال الجدول والتمثيل البياني نقوم بشرح الأنواع التي تطبق في دراسة الملفات الخاضعة للرقابة بإتباع التحقيق المحاسبي أو التحقيق المصوب أو التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، وهناك اختلاف في عدد الملفات ويعود ذلك لنوع التحقيق المطبق على كل ملف.

#### 1- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المحاسبي.

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ انه هناك تزايد في عدد الملفات المدروسة، وهذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف أعوان الضرائب من ناحية إتباع كل كبيرة أو صغيرة يقوم بها المكلفين بالضريبة من اجل حدهم من التهرب، أما بالنسبة إلى الانخفاض الملحوظ سنة 2016 وهذا راجع إلى نقص الإمكانيات وتناقص الجهد المبذول من طرف المكلفين.

**2- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المصوب.**

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن هناك تفاوت تقريبا في عدد الملفات المدروسة على مر السنوات المتطرق لها وهذا يعود لأهمية الرقابة الجبائية وفعاليتها.

**3- عدد الملفات المدروسة بالتحقيق المعمق.**

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ إن هناك تذبذب في عدد الملفات المدروسة وأحيانا تتعدم وهذا ما يلاحظ في سنتي 2011 و 2014، وهذا يعود إلى المدة والجهد وحجم العمل الذي يتطلبه هذا النوع من الرقابة الجبائية اتجاه المتهربين.

### **ثانيا : تقييم وتحليل المعلومات الجبائية على التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.**

يختص هذا النوع من التحقيقات بالأشخاص الطبيعية فقط، حيث يحقق في مجمل مداخلهم ومصادرها المختلفة، كما أنه وفي كثير من الأحيان يكون التحقيق تابع للتحقيق في المحاسبة أو التحقيق المصوب، وفي ما يلي سنتناول حالة عملية عن هذا النوع من التحقيقات الجبائية، وهي تتعلق بشخص طبيعي.

**1- التعريف بالمكلف الخاضع للتحقيق.**

المكلف المعني شخص طبيعي يمارس نشاط طبيب أسنان بالمسيلة منذ سنة 2001 الى غاية يومنا هذا

**2- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة.**

في هذه الحالة أخضع المكلف للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، وذلك من أجل مراقبة مدى انسجام المداخل المصروح بها والوضعية المالية الأعضاء المسكن الضريبي، وتم إعلامه بواسطة إرسال إشعار بالتحقيق مرفق بميثاق المكلفين بالضريبة.

### 3- نتائج التحقيق.

إن الفوارق السلبية للسنوات تعتبر أرباحا غير مصرح بها تخضع للضريبة على الدخل حسب الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج التحقيق النهائي في التحقيق المعمق في الوضعية الشاملة ( الوحدة دج).

السنة	2012	2013	2014	2015
الفارق غير مصرح به	0	0	632 730	4 060 258
الربح المصرح به	1 243 186	865 868	208 190	264 235
الربح المستخرج	1 243 186	865 868	840 920	4 324 493
الضريبة المصرح بها	312 956	199 760	17 638	28 847
الضريبة المستخرجة	312 956	199 760	192 276	1 381 573
الفارق	0	0	174 638	1 352 726
معدل العقوبة	%25	%25	%15	%25
العقوبة	0	0	26 196	338 181
المجموع	0	0	200 834	1 690 907

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة (انظر الملحق رقم 05)

وبعد انتهاء الآجال القانونية المنصوص عليها في المادة 21 من قانون الاجراءات الجبائية الفقرة 05 ونظرا لعدم رد المكلف على نتائج التبليغ الأولي رقم 563 بتاريخ 2016/11/14 فان النتائج المستخرجة تصبح نهائية.

### ثالثا: تقييم وتحليل المعلومات الجبائية على التحقيق المحاسبي

يعتبر هذا التحقيق من التحقيقات حديثة العهد بالمديرية الولائية للضرائب، حيث تم إقرارها سنة 2010، وتأخر تجسيده في أرض الواقع إلى غاية سنة 2011، وفيما يتعلق بالحالة فقد أخذنا العينة التالية لبيان مراحل سير التحقيق.

**1- التعريف بالمؤسسة.** المكلف المعني يمارس نشاط مقاوله أشغال منذ تاريخ 2008/08/12 بعنوان 322 مسكن بالمسيلة، مسجل بمفنتشية الضرائب اشبيليا.

## 2- الإعداد لعملية التحقيق.

تم برمجة نشاط المكلف في التحقيق المحاسبي ضمن برنامج سنة 2016 وتم تبليغه بموجب إشعار بالتحقيق مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة، حيث تم جمع المعلومات الجبائية المتعلقة بالنشاط من الهيئات الإدارية والمالية في إطار حق الاطلاع المخول للإدارة الجبائية وفقا للمواد من 45 إلى 63 من قانون الاجراءات الجبائية.

## 3- الضرائب والرسوم التي يمسها التحقيق.

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي ضمن فئة الأرباح الصناعية والتجارية .

ب- أرقام الأعمال المحققة للرسم على النشاط المهني .

ج- ولكون أن المكلف مستخدما يشغل عمالا فان الأجور المدفوعة تخضع للضريبة على الأجور والرواتب .

د- الرسم على القيمة المضافة.

## 4- سير عملية التحقيق.

أ- من حيث الشكل.

لم يقدم المكلف أي دفتر من الدفاتر المحاسبية وقد تم تحرير محضر غياب السجلات المحاسبية.

الدفاتر المساعدة: لم يقدم أي دفاتر مساعدة.

ب- من حيث المضمون.

نظرا لعدم مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد 09 و 10 من القانون التجاري والتي تم على أثرها تحرير محضر غياب السجلات المحاسبية مع إعداد الأعدار

المنصوص عليه في المادة 20 الفقرة 09 من قانون الاجراءات الجبائية، ونضرا لعدم توفر عناصر تحديد أرقام الأعمال الفوترة المتمثلة في وضعيات الأشغال المفصلة لنوعية الأشغال ومبالغها ولكون طريقة المراجعة الجبائية لا تسمح بالاعتماد على الوثائق المقدمة في تحديد وعاء الربح الجبائي فإنه يتم اللجوء إلى طريقة التصحيح الفوري طبقا لأحكام المادة 44 فقرة 06 من قانون الاجراءات الجبائية.

### 5- نتائج التحقيق.

الجدول 06: تأسيس الرسم على النشاط المهني من خلال التحقيق المحاسبي ( الوحدة د.ج).

البيان/السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال المستخرج	151917816	196182697	256042458	148385279
رقم الأعمال المصرح	18436244	31859211	42695305	41617897
الفارق	13381572	164323486	213347153	106767382
معدل الرسم	%2	%2	%2	%2
مبلغ الرسم	2669631	3286470	4266943	2135348
نسبة العقوبة	%25	%25	%25	%25
العقوبة	667408	821617	1066736	533837
المجموع العام	3337039	4108087	5333679	2669185

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة ( انظر الملحق رقم 06)

### ب- تأسيس الأرباح.

نظرا لاعتماد طريقة التصحيح التلقائي لغياب المحاسبة فقد تم اعتماد هامش صافي قدره 10% وعليه تحدد الوضعية كما يلي:

**الجدول 07: تأسيس رقم الأعمال من خلال التحقيق المحاسبي (الوحدة دج).**

البيان/السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال المستخرج	202077537	166785873	231824811	160939225
معدل الهامش	%10	%10	%10	%10
الربح المستخرج	20207754	16678587	23182481	16093922
الربح المصرح به	19761595	4796016	6660854	9804912
الضريبة المستخرجة	6940714	5705506	7981868	5500873
الضريبة المصرحة	6784558	1546606	2199299	3299719
الفارق	156156	4158900	5782596	2201154
معدل العقوبة	15%	%25	%25	%25
العقوبة	23423	1039725	1445642	550228
المجموع العام	179579	5198625	7228212	2751442

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة (الملحق 06)

**ج- الضريبة على الأجور والرواتب: IRG/S.**

نظرا لعدم التصريح بأي حقوق متعلقة بالضريبة على الأجور والرواتب: IRG/S وتطبيقا لأحكام المادة 130 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإنه يعتمد الوضعية التالية:

**الجدول 08: تأسيس الضريبة على الأجور والرواتب من خلال التحقيق المحاسبي ( الوحدة دج).**

البيان/السنوات	2012	2013	2014	2015
عدد العمال	3	3	3	3
الأجرة الشهرية	25000	25000	25000	25000
كتلة الأجور السنوية المستخرجة	900000	900000	900000	900000
معدل الضريبة IRG/S	%20	%20	%20	%20
الفارق في الضريبة	180000	180000	180000	180000
معدل العقوبة	%25	%25	%25	%25
العقوبة	45000	45000	45000	45000
المجموع الواجب الدفع	225000	225000	225000	225000

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة(الملحق 06)

د- الرسم على القيمة المضافة.

تطبيقا لأحكام المواد 29-30 من قانون الرسم على رقم الأعمال تحدد وضعية الرسم على القيمة المضافة كما يلي:

الجدول 09: الرسم على القيمة المضافة المطالب بإرجاعه من خلال التحقيق المحاسبي (الوحدة دج).

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015
الرسم المستخرج	21816988	30272581	38846850	21984732
الرسم المصرح	21816988	32138222	40253880	22147526
الرسم القابل للدمج	-	1865641	1407030	162794

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة (الملحق 06)

الجدول 10: تأسيس رقم الأعمال من خلال التحقيق المحاسبي (الوحدة دج).

البيان / السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال المستخرج	151917816	196182697	256042458	148385279
رقم الأعمال المصرح به	145843689	196182697	256042458	147790865
الفارق	6074127	0	-	594414
معدل الرسم	%17	%17	%17	%17
الرسم المستحق	1032602	0	-	101050
الرسم القابل للدمج	-	1865641	1407030	162794
الرسم القابل للخصم	-	-	-	-
الرسم الواجب الدفع	1032602	1865641	1407030	263844
معدل العقوبة	%25	%25	%25	%25
العقوبة	258150	466410	351758	65961
المجموع	1290752	2332051	1758788	329806

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة (الملحق 06)

الجدول 11: المبالغ و الغرامات الواجبة الدفع من خلال التحقيق المحاسبي ( الوحدة دج).

29946288	الحقوق خارج غرامة التأخير
7470956	العقوبة
37417244	الحقوق واجبة الدفع

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة(الملحق 06)

### رابعاً: تقييم وتحليل المعلومات الجبائية على التحقيق المصوب.

قبل الخوض في اجراءات هذا التحقيق، لابد من الاشارة والتعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف الذي خضع لهذا التحقيق المصوب، والأسباب والدواعي لاجراء هذا التحقيق.

#### 1- التعريف بالمؤسسة.

المكلف المعني يمارس نشاط مقاوله أشغال البناء منذ تاريخ:2002/04/27، عنوان المؤسسة شارع العربي التبسي بوسعادة المكلف له ملف جبائي مسجل بمفتشية الضرائب كردادة، أضاف نشاط استخراج الرمل بتاريخ:2012/04/23 يتضمن رخصة امتياز على سبيل التسوية لرفع مخزون مادة الرمل والحصى وإخلاء الموقع من ملحقات الملكية العامة للمياه بوادي بوسعادة بتاريخ2013/10/28 يتضمن رخصة امتياز استغلال مقلع لاستخراج مادة الرمل من ملحقات الملكية العامة للمياه بوادي الريشة موقع رقم 22بلدية تامسة.

#### 2- الإعداد لعملية التحقيق.

تم برمجة نشاط المكلف في التحقيق المصوب ضمن برنامج سنة 2016 وتم تبليغه بموجب إشعار بالتحقيق رقم:238 المؤرخ في:2016/05/09 مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة طبقاً لأحكام المادة 20 مكرر من قانون الاجراءات الجبائية .

#### 3- الضرائب والرسوم التي يمسها التحقيق.

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي ضمن فئة الأرباح الصناعية والتجارية .

ب- الرسم على القيمة المضافة.

## 4- سير عملية التحقيق.

## أ- من حيث الشكل.

لم يقدم أي دفتر من الدفاتر المحاسبية وقد تم تحرير محضر غياب السجلات المحاسبية رقم 01 بتاريخ 2016/06/09.

الدفاتر المساعدة: تتمثل في: دفتر المشتريات، دفتر البنك، دفتر الصندوق، ودفتر العمليات المختلفة.

## ب- من حيث المضمون.

- وجود خلط في تسجيل أرقام الأعمال بين المفوتر والقبض.

- وجود وضعيات أشغال غير مصرح بها في الفاتورة.

- وجود وضعيات أشغال غير مصرح بها في المقبوضات.

- وجود وضعيات أشغال غير مصرح بها في الفوترة والمقبوضات.

- التصريح بالإيرادات مجملة سنة 2013.

- تسجيل مشتريات من سنة 2013 في سنة 2014.

نظرا لعدم مسك الدفاتر المحاسبية والاختلالات الجسيمة في الحسابات الرئيسية لهذا النوع من النشاطات فان هذه الوضعية أدت إلى الاعتماد على طريقة إجراء التصحيح الفوري (التلقائي) طبقا لأحكام المادة: 44 الفقرة 02 من قانون الاجراءات الجبائية.

## 5- نتائج التحقيق.

نظرا لرفض المحاسبة واعتماد طريقة التصحيح التلقائي تم اعتماد هامش صافي قدره 10% لنشاط المقاول و 20% على أرقام أعمال لنشاط المرملة.

الجدول 12: تأسيس أرقام الأعمال لنشاط - مقاوله + استخراج رمل من خلال التحقيق المصوب (الوحدة دج).

2014	2013	2012	البيان/السنوات
7 822 921	11 942 181	9 596 503	الربح المستخرج
19 343 405	7 842 008	7 061 034	الربح المصرح به
-	8 322 017	7 098 534	الربح المغرم عليه ورد فردي
9 606 022	4 047 763	3 226 776	الضريبة المستخرجة
6 638 192	2 612 703	2 339 362	الضريبة المصرح بها
2 967 831	1 435 061	887 414	الفارق
%25	%25	%25	معدل العقوبة
741 958	358 765	221 853	العقوبة
3 709 788	1 793 826	1 109 267	المجموع العام

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة(انظر الملحق رقم 07)

الجدول 13: الرسم على المشتريات من خلال التحقيق المصوب ( الوحدة دج).

2014	2013	2012	البيان/السنوات
26 961 913	16 786 086	11 649 743	الرسم المستخرج
26 961 913	16 786 086	11 649 743	الرسم المصرح به
-	-	-	الرسم القابل للدمج

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة( الملحق 07)

**الجدول 14: الرسم الواجب الدفع من خلال التحقيق المصوب ( الوحدة دج).**

البيان/السنوات	2012	2013	2014
رقم الأعمال المستخرج	86 444 486	123 766 617	219 480 614
رقم الأعمال المصرح به	77 887 736	110 025 170	219 480 614
الفارق الخاضع لمعدل الرسم 17%	8 556 750	4 596 604	-
الفارق الخاضع لمعدل الرسم 07%	-	9 144 843	-
الرسم المستحق	1 454 647	1 421 562	-
الرسم القابل للدمج	-	-	-
الرسم القابل للخصم	618 345	391 329	-
الرسم الواجب الدفع	836 302	1 030 233	-
معدل الرسم	25	25	25
	209 076	257 558	-
	1 045 378	1 287 791	-

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة ( الملحق 07)

**الجدول 15: نتائج التحقيق النهائي من خلال التحقيق المصوب ( الوحدة دج).**

الحقوق خارج غرامة التأخير	7 156 840
العقوبة	1 789 210
الحقوق الواجبة الدفع	8 946 050

المصدر: من اعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من المديرية الفرعية للرقابة ( الملحق 07)

**نتائج التحقيقات:**

- ان مصلحة الضرائب وبعد قيامها بالرقابة الجبائية وبمختلف أنواعها تفرض مجموعة من الغرامات عن طريق مجموعة من الضرائب المختلفة، وكل نوع من هذه الضرائب مختص بنوع النشاط وكذلك تختلف باختلاف الوعاء المفروض عليه.
- من خلال دراستنا توصلنا الى أهم الطرق والاجراءات التي يتبعها المحققون في حصولهم على أدلة تثبت أن المكلف قام بعمليات غير قانونية تدل على وجود حالة تهرب ضريبي.

### خامسا: اثر النظام المعلوماتي الجبائية-تيك في تفعيل الرقابة الجبائية.

وضعت المديرية العامة للضرائب نظام معلوماتي مركزي ووطني يدعى جبايتي، يعمل على تجميع المعلومات الضرورية الخاصة بكل مكلف وتوزيعها على المصالح الخاصة، يعتمد هذا النظام على تقنية معلوماتية متطورة من نوع (erp/sap) وتهدف إلى مساعدة الإدارة الجبائية على رفع تحديات الفعالية والمردودية من خلال تمكينها من تسيير تحصيل الضريبة بشكل فعال.

- يمنح هذا البرنامج للمصالح الجبائية كسب الفعالية التي تترجم في :
- إدخال الانترنت للمصالح الجبائية.
- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف أعوان الرقابة.
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
- التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح الجبائية والمصالح الاخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة .
- تعزيز التحضر الجبائي بفضل خدمة التحصيل عبر الانترنت .
- كشف سريع للمكلفين بالضريبة المخالفين و غير المصرحين.
- فعالية متزايدة بفضل معالجة جماعية للتصريحات الجبائية.

**خاتمة الفصل :**

من خلال دراستنا يتبين لنا أن للمعلومات الجبائية دور هام في تفعيل دور الرقابة الجبائية، حيث أن الرقابة هي الأداة الأولى لمراقبة وضبط المداخل وأرقام الأعمال، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مجموعة المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية ومقارنتها بالمعلومات الموجودة في ملفات المكلفين.

إن التواصل الإداري بين مختلف الإدارات الجبائية وتفعيل التكنولوجيا في الوسط العملي يؤدي إلى تبادل المعلومات وتوفيرها بشكل أكبر ويؤدي إلى متابعة كافة المستجدات الخاصة بالمكلفين، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة .

الخطمة العائمة



### الخاتمة

يعتبر نظام المعلومات الجبائية بمثابة العمود الفقري للإدارة الجبائية فكلما كان فعال كلما ساهم في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي، فالبحث عن المعلومة الجبائية من الركائز الأساسية لتحديد الوعاء الضريبي، حيث يتم بموجبها تدعيم الإدارة الجبائية بالمعلومات التي تساهم في كشف الاغفالات .

كل هذا دفعنا للبحث في عملا لإدارة الجبائية باعتبارها من تقوم بعملية الرقابة الجبائية، كأحد أهم الإجراءات التي خولت لها، التأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، وبالتالي تمكين الرقابة من كل من يحاول التهرب من دفع مبلغ الضريبة الواجب عليه، ومنه الوصول إلى الفعالية في تحقيق وزيادة الإيرادات الضريبية.

### أ- نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: " تعتبر التصريحات الجبائية كأهم مصدر للمعلومة الجبائية " فلقد تحققت لأن الطبيعة التصريحية للنظام الجبائي تجعل المكلف يصرح بمداخله، وبالتالي فهو يوفر المعلومات اللازمة الخاصة به وبوضعيته الجبائية من خلال الإحصائيات الميدانية المرفقة بالملحق رقم 01.

بالنسبة للفرضية الثانية: " إن نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى جودة وكفاءة استغلال المعلومات الجبائية " تحققت، حيث أن عملية الرقابة تحتاج إلى معلومات تم جمعها بشكل سليم وكامل لاستغلالها من طرف المحقق في تأدية مهامه ومباشرة عمليات الرقابة والتحقيق.

### ب- النتائج العامة :

- تقوم الإدارة الجبائية بالبحث عن المعلومات المتعلقة بالمكلفين من عدة جهات وإدارات ذات صلة بنشاط المكلف .

- إن الشروع في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة يحتاج إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالمكلف الخاضع للرقابة من مختلف المصادر.
- تشكل المعلومات المجمعة الدعامة الأساسية في تحديد الوعاء الخاضع للضريبة والمساهمة في فعالية الرقابة الجبائية .
- تساهم المعلومات الجبائية في تحسين وتفعيل إجراء مختلف الرقابات الجبائية وتبين ذلك من خلال الدراسة الميدانية .

### III- الاقتراحات

يمكن إعطاء الاقتراحات التالية :

- تفعيل التكنولوجيا بين مختلف الإدارات الجبائية لتسهيل تبادل المعلومات وتوفيرها بشكل أكبر.
- زيادة عدد الملفات الخاضعة للتحقيقات وزيادة عدد المراقبين ذوي الخبرة والكفاءة.
- العمل على نشر الثقافة الجبائية من أجل توعية وتحسيس المكلفين بأهمية الضريبة، ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- بناء علاقة متينة بين المصالح الجبائية والمكلفين مبنية على حسن النية من الطرفين .
- تطوير الإدارة الضريبية وتحسين تكوين المهارات والكفاءات لدى موظفيها لضمان جهاز ضريبي كفاء.

#### IV - آفاق الدراسة :

من خلال محاولتنا للإجابة على الإشكالية المطروحة، اكتشفنا إن هناك إشكاليات قد تكون مواضيع بحث في المستقبل و منها :

- اثر إدخال التكنولوجيا في الإدارة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات الجبائية.

- اثر نظام التصريح الالكتروني على فعالية الرقابة الجبائية .

# قائمة المراجع



## قائمة المراجع

### أولاً: الكتب

- 1- أحمد المصري، الإدارة الحديثة للاتصالات- المعلومات- القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 2- حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 3- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.
- 4- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 5- محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.
- 6- مصطفى عوادي، زين يونس، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مكتبة بن موسى السعيد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.
- 7- منير النوي، نظام المعلومات المطبق في التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 8- يوسف مامش، ناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، 2008.
- 9- ناصر دادي عدون، اقتصاديات التسيير والمؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، بدون سنة.

## ثانيا: المذكرات

- 1- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.
- 2- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
- 3- سمية قحموش، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
- 4- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011.
- 5- محمد حمر العين، ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.
- 6- ناصر رحال، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.
- 7- العمرية بن عيسى، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- 8- صالح بشيري، الرقابة الجبائية في مجال الرسم على القيمة المضافة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.
- 9- محمد رياض الجودي، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

10- محي الدين بوقلية، الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2001.

11- عبد اللطيف صكاك، دور الرقابة الجبائية في كشف الوعاء الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

12- نبيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

### ثالثا: الملتقيات

بوعلام ولهي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مداخلة بعنوان " نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2009.

### رابعا: القوانين والتشريعات

1- القانون التجاري، 2017.

2- وزارة المالية، الأمر 60-91 المؤرخ في 23 فيفري 1991، المتضمن الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب، الجريدة الرسمية.

3- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017.

4- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الاجراءات الجبائية، 2017.

الله حق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة المالية  
المديرية العامة للضرائب  
المديرية الجهوية للضرائب بسطيف  
مديرية الضرائب بولاية المسيلة  
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية  
مكتب البحث عن المعلومات الجبائية  
رقم /م وض/م فر ج /م ب ع ج /2012.

إلى السيد:

الموضوع: ممارسة حق الإطلاع / إشعار بالمرور  
المرجع: المواد 45 إلى 63 من قانون الإجراءات الجبائية .

تطبيقا لأحكام المواد المذكورة في المرجع ،التي تسمح  
للإدارة الجبائية الإطلاع على الوثائق والمعلومات المرتبطة  
بتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها ، يشرفني أن اطلب منكم تسهيل مهام  
فرقتنا للبحث تحصيل المعلومات الجبائية على مستوى مصالحكم ابتداء من  
تاريخ .....والمتمثلة في :

- المشتريات ( تجهيزات) - الخدمات - الأتعاب  
- المشاريع المنجزة من تحت الباطن - النقل الخ .. لسنة 2010/2011.  
بهذا الخصوص نطلب منكم إتخاذ التدابير اللازمة  
لتحضير المستندات والوثائق المطلوبة اثناء عملية المرور بمصالحكم .

المدير الفرعي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

ADMINISTRATION DES IMPOTS

DESTINATION

ORIGINE

**BULLETIN DE RECOUPEMENTS**

WILAYA

WILAYA

CONCERNANT

COMMUNE

N° d'Identification Fiscale :

COMMUNE

Nom :

Adresse :

INSPECTION

Renseignements recueillis

INSPECTION

N° ..... d'enregistrement de  
l'inspection ou direction de Wilaya  
EMETTRICE

Nom Fournisseur :

Activité :

Adresse :

N° d'Identification Fiscale:

N° ..... d'enregistrement de  
l'inspection ou direction de Wilaya  
D'EXPLOITATION

Renseignements recueillis	Suite donnée ou observations
A Le	
N° RC. / N° Article :	
à :	
Achats effectués en :	
Montant :	
sommes perçues :	
Motif : .....	
Autres renseignements : .....	

SITUATION TRIMESTRIELLE DE L'AVANCEMENT DES TRAVAUX  
ARRETEE AU 31/12/2016

(SERIE S N° 39)  
Fiscalité des Entreprises et des Professions Libérales  
Fiscalité des Revenus des Personnes Physiques  
(Situation des Redressements)

N° ORDR	IDENT. ARTICLE INSPECTION	CODE TERRITORIA	CODE ACTIVITE	CHIFFRE D'AFFAIRES EN (DA)			RESULTATS I.B.S. (DA) REVENUS CATEGORIELS (I.R.G.)			DECLARATION DES SALAIRES EN (DA)			REVENU GLOBAL EN (DA)		
				C.A. DECLARES	REHAUSSEMENT	%	RESULTATS DECLARES	REHAUSSEMENT	%	REVENUS DECLARES	REHAUSSEMENT	%	REVENUS DECLARES	REHAUSSEMENT	%
213	DJAAFRA	2801401	-	182 798 758	563 986 531	308,53%	1 421 849	12 025 961	845,80%	-	-	#DIV/0!	96 036 999	129 812 596	135,17%
218	H-DALAA		-	-	1 200 403 948	#DIV/0!	-	215 939 815	#DIV/0!	-	8 277 310	#DIV/0!	-	216 074 553	#DIV/0!
47	CHELLAL		-	14 619 540	132 032 300	903,12%	-	-	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!
346	S-AISSA		-	315 104 220	244 422 576	77,57%	-	2 120 000	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!	-	46 487 243	#DIV/0!
110	DJ-Thameur		-	148 853 849	409 418 518	275,05%	-	240 000	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!	1 598 757	8 298 266	519,04%
641	MAGRA		-	410 631 279	377 431 452	91,91%	27 304	6 569 971	24062,30%	-	9 391 887	#DIV/0!	78 241 595	395 127 762	505,01%
102	AIN-ELMelh		-	77 962 340	245 242 135	314,56%	-	-	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!	-	22 390 120	#DIV/0!
481	O-DERRAJD		-	355 324 365	402 492 602	113,27%	-	1 115 274	#DIV/0!	-	151 200	#DIV/0!	19 923 678	43 113 690	216,39%
358	OUAOUA		-	3 160 862 756	549 739 066	17,39%	32 272 976	20 886 755	64,72%	-	928 290	#DIV/0!	103 681 141	67 165 632	64,78%
359	Kerdada bousada		-	195 218 311	191 700 714	98,20%	1 437 624	8 010 830	557,23%	1 544 468	14 413 605	933,24%	6 789 893	14 777 314	217,64%
59	BEN-SROUR		-	37 606 801	56 630 148	150,58%	-	-	#DIV/0!	-	-	#DIV/0!	16 958 275	12 003 546	70,78%
485	azzedine bousada		-	443 959 416	296 741 590	66,84%	10 214 399	104 206 410	1020,19%	1 179 350	4 085 567	346,43%	23 781 594	41 936 400	176,34%
417	Icheblia		-	-	713417113	-	-	170 123 317	#REF!	1 314 000	-	0,00%	-	66 581 147	#DIV/0!
	T GENERAL			5 342 941 635	5 383 658 693	100,76%	45 374 152	541 238 333	1192,83%	4 037 818	37 247 859	922,47%	347 011 932	1 063 768 269	306,55%

وثيقة رقم 03 + 04

PRODUIT DES REDRESSEMENTS EN DINARS									PENALITES			
T.V.A. C.A.	T.V.A. ACHATS	I.B.S	I.R.G. SALAIRES	V.F.	T.A.P	I.R.G.	AUTRES	TOTAL	RETARD	ABSENCE DECL.	INSUFF. DECL.	MONTANT (DA)
61 001 319	3 404 828	2 625 972	-	-	11 279 729	36 891 789	9 091 723	124 295 360	-	213	-	31 726 905
51 982 209	399 056	16 178 493	387 227	-	15 581 378	44 083 143	9 153 444	137 764 950	-	218	-	39 161 153
864 633	389 300		81 075	-	2 497 987	407 700	622 844	4 863 539	-	26	9	1 107 558
87 304 515	1 763 657	110 000	-	-	11 719 546	28 164 891	332 797	129 395 406	115	7 090	15	109 741 161
2 997 686	8 229 830	102 400	-	-	5 665 007	1 410 360	6 000 807	24 406 090	-	412	59	10 329 855
35 741 670	-	2 114 285	245 410	-	7 548 627	128 421 480	32 231 681	206 303 153	64	1 207	220	61 888 548
11 620 334	-	-	47 748	-	2 924 652	5 959 244	5 316 945	25 868 923	-	63	54	5 744 681
42 998 963	-	1 168 588	470 750	-	8 203 869	24 586 827	13 841 378	91 270 375	-	505	153	38 954 139
26 412 101	11 798 590	5 991 509	249 593	-	10 994 783	33 595 038	17 683 815	106 725 429	-	358	-	29 395 086
29 732 501	1 646 307	1 963 217	812 839	-	3 138 999	13 048 091	13 366 780	63 708 734	-	359	-	28 279 739
1 947 379	-	-	-	-	406 784	3 997 612	1 857 268	8 209 043	-	50	12	3 972 820
27 122 098	1 296 961	24 424 775	817 112	-	7 998 596	15 925 240	14 086 770	91 671 552	45	395	159	37 085 669
115 000 823	-	6 503 873	348 003	-	23 690 582	60 420 556	18 289 459	224 253 296	-	417	-	60 098 472
0										0		
494 726 231	28 928 529	61 183 112	3 459 757	-	111 650 539	396 911 971	141 875 711	1 238 735 850	224	11 313	681	457 485 786

وثيقة رقم 04

	2010		2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations	Nb de doss verifies	produits des constatations
V,C	21	2548713	25	67812701	33	1238035	46	191096492	61	96506725	63	164393472	34	103902096
VASFE	5	5487215	0	0	5	6222010	16	23927138	0	0	10	14517527	4	14534707
VP	4	25487435	8	15289416	10	15483254	9	9437823	19	15796320	19	14234443	24	32726075

**GESTION DES RECOUPEMENTS 2ieme semestre 2016**

<u>Inspecctions</u>	<u>Instance au 30-06-2016</u>	<u>Nbre de recoupelements reçus</u>	<u>Nbre de recoupelements exploités</u>	<u>Stock au 31-12-2016</u>	<u>Montant des redressements issus des recoupelements exploités</u>
OUAOUA	55	1265	1144	176	19.367.127
DJAAAFRA	280	740	1020	00	21.918.040
ICHEBILIA	569	5905	6255	713	16.159.079
H. DALAA	00	1141	1141	/	43.099.518
S/ AISSA	858	379	1237	/	1.329.511
DJEBEL THAM	/	124	124	/	11.136.883
// // AZZED	00	572	572	/	21.043.334
// // KERDAD	495	943	1438	/	28.954.798
OEULED DERRA	04	2316	2320	/	25.886.804
MAGRA	00	3378	3047	331	185.936.689
CHELLAL	/	92	92	/	168.696
AIN ELMELH	/	474	474	/	14.890.229
BEN SROUR	37	147	134	50	6.167.182
<b>TOTAL</b>	<b>2298</b>	<b>17476</b>	<b>18998</b>	<b>1270</b>	<b>396.057.890</b>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المعلومات الجبائية في تفعيل دور الرقابة الجبائية ، و كذلك الجهات المختصة بها، بالإضافة إلى التعرف على المعلومات الجبائية و مصادر الحصول عليها معتمدين في ذلك على دراسة الحالة ، وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المعلومات الجبائية في تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر ؟

وقد توصلت الدراسة الى أن: نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى جودة وكفاءة استغلال المعلومات الجبائية

الكلمات المفتاحية :

الرقابة الجبائية ،التحقيق الجبائي ، المعلومات الجبائية

## Résumé

Cette étude a pour objectif de bien connaître les information fiscale, son propre rôle dans l'amélioration du contrôle fiscale, et d'explorer les méthodes et les autorités responsables de cette dernier, ainsi les sources d'obtention des informations fiscale qui se base sur l'étude de cas afin de repoudre la problématique suivante :

A quel point les informations fiscales sont importantes dans l'amélioration du contrôle fiscale en Algérie ?

Notre étude a fini par constaté que :

Le succès du contrôle fiscal se base principalement sur la qualité et la compétence d'exploitation des informations fiscal.

**Mots-clés** : les informations fiscale, contrôle fiscale, vérification fiscal.